لعدم مصادقة الحكومة على موازنتها

المفوضية تؤجل انتخابات المحافظات.. وكتل ترجح عدم إجرائها

□ بغداد/ محمد صباح

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تأجيل انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي إلى نيسان من العام القادم، بسبب عدم تعديل قانون الانتخابات في مجلس النواب، فضلا عن مشاكل تتعلق بالميزانية الخاصة بإجرائها والتي لم يوافق عليها مجلس الوزراء حتى الآن، منوهة إلى أن كلفة إجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق تقدر بنحو 200 مليون دولار.

وحملت القائمة العراقية الكتل السياسية الكبيرة مسؤولية تأجيل انتخابات مجالس المحافظات بسبب خوفها من عدم الحصول على المقاعد الكافية لها وبالتالي فقدان الكثير من المكتسبات التي حصلت عليها.

أما ائتلاف دولة القانون أكد رغبة رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم تخصيص هذه الأموال إلى المفوضية الحالية، عازياً ذلك إلى أن المفوضية الحالية سينتهي عملها في الأيام القليلة المقبلة.

وتعتبر المفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، على عكس أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

ويذكر أن إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، جاء بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق.

وقال رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري لـ"المدى" ان "المفوضية قررت تأجيل انتخابات مجالس المحافظات إلى الشهر الرابع من العام المقبل ٢٠١٣ بسبب عدم اكتمال التعديل على قانون الانتخابات لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي من قبل لجنة الإقليم النيابية، إضافة إلى أن مجلس الوزراء لم يخصص أو يصادق على موازنة مفوضية الانتخابات حتى هذه اللحظة، مشيرا الى ان المفوضية طلبت في وقت سابق من رئاسة مجلس الوزراء إعطاءها سلفة أولية بمبلغ (١٠) ملايين دولار في حين ان المبلغ الذي يكفي لتغطية نفقات هذه الانتخابات هو (٢٠٠) مليون دولار.

ولفت الى ان "عمل المفوضية الحالي سوف ينتهي في نهاية هذا الشهر مع العلم ان لجنة اختيار المفوضية المكلفة من قبل مجلس النواب لم تتوصل لحد هذه اللحظة الى اتفاق بشان اختيار المفوضين، وتم تحويل هذا الملف مرة اخرى الى هيئة رئاسة البرلمان من أجل مناقشة الموضوع بين قادة الكتل لاختيار مجلس المفوضية الذي تطالب بعض الكتل السياسية بزيادة عدد المفوضين، منوهاً الى "ان الامور اذا بقيت على ما هي عليه فمن الممكن أن يتم تمديد عملنا لفترة اخرى لحين الانتهاء من اختيار مجلس المفوضية الجديد".

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في (٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن الانتهاء من المسودة النهائية لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، مؤكدة قرب إحالتها إلى مجلس النواب للتصويت عليه، أشارت إلى أنه من المؤمل إجراء الانتخابات في ايلول لعام الحالي، وكانت انتخابات مجالس المحافظات قد جرت عام ٢٠٠٩ في جميع أنحاء العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان.

وفي السياق ذاته، كشفت لجنة الأقاليم البرلمانية، ان بعض الكيانات والكتل السياسية لا تريد اجراء انتخابات لمجالس المحافظات في الوقت الحالي بسبب تخوفها من عدم حصولها على مقاعد كبيرة، لافتة إلى وجود مشاكل سياسية تعرقل إقامة الانتخابات في الوقت الراهن.

وقال مقرر اللجنة زياد الذرب لـ"المدى" إن قانون الانتخابات السابق ساري المفعول حاليا، ويتيح للمفوضية العليا تأجيل الانتخابات لمدة ثلاثة اشهر ولمرة واحدة شريطة موافقة رئاسة مجلس الوزراء على ذلك، منوها إلى انه من المفروض فتح مراكز الانتخابات في شهر حزيران الماضي، حيث أن "المفوضية تحتاج لفترة ستة أشهر من اجل إجراء انتخابات".

وأضاف الذرب وهو نائب عن القائمة العراقية أن "بعض الكتل السياسية الكبيرة المهيمنة على مجالس المحافظات ترفض إجراء انتخابات لمجالس المحافظات حاليا بسبب تخوفها من عدم حصولها على مقاعد كبيرة وبالتالي حرمانها من المكتسبات التي تتحلى بها، مضيفا أن رئاسة مجلس الوزراء هي من يتحمل المسؤولية الكاملة في قضية تأجيل انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي الى نيسان المقبل بعدما تم الاتفاق مع المفوضية على اقامة الانتخابات في كانون الأول من عام ٢٠١٣".

وبدورها كشفت النائبة عن ائتلاف دولة القانون إيمان الفاضلي، عن سبب عدم تخصيص الأموال من قبل رئاسة مجلس الوزراء إلى المفوضية العليا وعزته إلى رغبة رئيس الوزراء بتخصيصها إلى المفوضية الجديدة، مشيرة الى ان المفوضية الحالية سينتهي عملها في الأيام القليلة المقبلة.

وقالت الفاضلي لـ "المدى" إن "الأموال قد خصصت للمفوضية العليا للانتخابات من قبل مجلس النواب في موازنة عام ٢٠١٢ إلا ان مجلس الوزراء تأخر في صرفها للمفوضية بسبب استجوابها داخل مجلس النواب ومن ثم الاتفاق على تمديد عملها لمدة ثلاثة أشهر، لافتة إلى أن "مجلس المفوضية هو من يتحمل عدم وصول المبالغ المالية له بسبب عدم إبلاغ مجلس النواب بذلك".

وأضافت "تم اتفاق المفوضية مع البرلمان على إجراء الانتخابات في ٢٠١٣/١/٣١ إلا أن المشاكل السياسية التي تواجه البلاد حالت دون ذلك وبالتالي تم تأجيلها إلى وقت لاحق".

بالمقابل عد التحالف الكردستاني أمر تأجيل الانتخابات طبيعياً لأن إجراءها يجب أن يكون في مناخات سياسية معتدلة، محذراً من أن يتم تسويفها بتدخل الأحزاب والكتل التي تمتلك نفوذاً.

النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه اكد أن "الكتل الرئيسة تحاول دائما التدخل في عمل المفوضيات المستقلة.

وأضاف طه في تصريح للمدى امس أن "تأخير اقرار قانون للانتخابات دائما تقف وراءه تدخلات الكتل والأحزاب المتنفذة، كونها تخشى على مستقبلها السياسي.

واستبعد طه ان تجري انتخابات مجلس المحافظات بدون ان تنتهي صراعات الكتل مرجحاً تأجيلها، أو إجراء انتخابات برلمانية جديدة في حال استمرار تصاعد حدة الخلافات السياسية.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

نخيل و"واطات" كهرباء

يبدو أننا نستعد لفصل حكومي جديد سيزخر بالأرقام الكبيرة، لكننا سنحتاج إلى ألف خبير كي يترجم لنا ما تعنيه هذه الأرقام.

اليوم لدي رقمان ناقشتهما على فيسبوك مع الأصدقاء، الأول هو سبعة أو ثمانية أو تسعة آلاف ميغاواط، والثاني هو سبعة ملايين أو ٢١ مليون نخلة.

أما مصدر هذه الأرقام فمكتب السيد رئيس الحكومة وموقعه الالكتروني الرسمي. يقول البيان الصادر عنه إن "اللجنة العليا لإنقاذ المحافظات" ولا أتذكر اسمها جيدا، اجتمعت وأكدت أن العراق كان يمتلك ٧ ملايين نخلة فقط أما اليوم فلدينا ٢١ مليون نخلة.

والبيان يخلو من التوضيحات التي يضعها المحترفون عادة في مثل هذه الإعلانات، فلم يقل كيف شاءت قدرة القادر أن نقفز من ٧ ملايين نخلة الى ٢١. هل هذا نتيجة عمل سنة واحدة او سنتين ام ماذا؟ اين زرعنا كل هذا النخيل، ومن الذي زرعه؟ هل ازداد العدد اولا الى ١٢ مليونا ثم ١٥ ثم ٢١، ام قفز فجأة من ٧ الى ٢١ مليونا؟

اكتب هذا وتجول في خاطري آخر ٣ نخلات قديمة بقيت في بستاننا، بعد أن فقدت العائلة عبر الحروب نحو ٣٠ ألف نخلة على ضفاف شط العرب. صدام حسين وفي احد أوامره الرعناء طلب تجريف ٦ ملايين نخلة في المنطقة الفاصلة بين أبي الخصيب والفاو، بينما تعرضت البساتين حول منطقة التنومة وصولا إلى شمال البصرة إلى استباحة بربرية دمرتها. والكثير من تلك المناطق لا تزال خالية من أيّ زرع يذكر، وهذا حال بساتين كثيرة في الفرات الأوسط جرى تجريفها بعد انتفاضة ٩١. وأتمنى أن يكون حديث مكتب السيد المالكي صحيحا وان حكومتنا التي فشلت في جمع القمامة من الشوارع، نجحت حقا في زراعة ١٤ مليون نخلة جديدة خلال ولايتها الحالية والسابقة. لكننا بحاجة الى خبير يترجم لنا كيف حصل ذلك وأين.

اما الرقم الآخر فيقول بيان الحكومة ان انتاج الكهرباء بلغ ٧ آلاف ميغاواط. وان الانتاج سيبلغ ٩ آلاف ميغاواط. اما وزارة الكهرباء على موقعها فتقول إن الإنتاج بلغ ٨ آلاف ميغاواط. كم مرة تلفظ المسؤولون العراقيون بكلمة واط هذه؟ أتخيلهم أحيانا في شريط تلفزيوني وهم يصرخون في إسماعنا: واط واط واط واط، مثل سيارات حرسهم التي تقتحم شوارعنا بكل تلك الفجاجة.

السؤال هو: ماذا تعني ٧ او ٨ او ٩ آلاف ميغاواط؟ لا ادري لكن أمامي الحقائق التالية. فالكويت التي يعيش فيها ٣ ملايين نسمة فقط تستهلك ١٠ آلاف ميغاواط وهي تتعرض في الصيف إلى بعض الانقطاعات، ولذلك يبدو رغم كل الفوارق المعيشية والتنموية، أن ٩ آلاف ميغا تتعهد الحكومة بتوفيرها مطلع الشهر المقبل، أو ١١ ألف سنحصل عليها بعد سنة، لن تشكل رقما كبيرا للعراق بملايينه الثلاثين. ولست خبيرا في الطاقة لكنني أتصفح موقع وزارة الكهرباء الذي يذكر أن صيف العام الماضي كان يشهد تجهيزا بنحو ٦ آلاف ميغا. وتتذكرون ان الكهرباء كانت تأتينا ٤ او ٥ او ٦ ساعات في اليوم. فلو افترضنا ان الكهرباء قفزت الى ٩ ملايين ميغا هذا الصيف، فما الذي سيتغير؟ ساعتان إضافيتان مثلا؟ هل هذا منجز المليارات الخمسين التي انفقناها على الطاقة طيلة ولايتي السيد المالكي؟

إن الأرقام التي تدوخنا جميعا تقول إن أقصى ما ستنتجه الحكومة من كهرباء سيكون ١١ الف ميغاواط حين تكتمل كل محطات جنرال موتورز وسيمنز. ماذا سيعني هذا الرقم؟ انه مجرد اقل من ضعف إنتاج الصيف الماضي الذي شهد تجهيزا بمعدل ٤ او ٥ ساعات أو حتى ٧. وقد يعني هذا اننا مع ١١ الف ميغاواط ربما لن نحصل إلا على ١٠ ساعات كهرباء فقط. وإذا أضفنا إلى ذلك مشاكل النقل والتوزيع فسنكون امام صورة متشائمة جدا اذ يقال إننا نخسر ثلث إنتاجنا بسبب الشبكة المتهالكة. إن ١١ ألف ميغا ستكون نهاية جهد الحكومة، ولن تكون إلا رقما مماثلا لما تنتجه الكويت بملايينها الثلاثة فقط.

النخيل الذي تحول من ٧ ملايين إلى ٢١ في بيان الحكومة، والكهرباء التي ستكون ٨ او ٩ او ١١ الف ميغا بعد شهر او سنة، هي ارقام محاطة بغموض شديد، تحتاج إلى ترجمان حقا. إنها محنة "الواط العراقي" الذي لا يمت بأي صلة للعالم الانجليزي جيمس واط.

وزارة الكهرباء تنفي اقتطاعها من حصة المحافظة

نينوى ترفض تزويد سوريا بالكهرباء

□ بغداد/ المدى

رفض مجلس محافظة نينوى، أمس الاثنين، تنفيذ القرار الذي أصدرته وزارة الكهرباء بتزويد سوريا بـ٤٠ ميغاواط من الطاقة من حصة المحافظة، مؤكداً أنه سيقف ضد تطبيق الأمر رسمياً وقانونياً كونه يتعارض مع مصلحة الأهالي.

وكانت وزارة الكهرباء قد أصدرت أوامر إلى محافظة نينوى لتزويد سوريا بـ٤٠ ميغاواط من حصتها، الأمر الذي رفضه محافظ نينوى أثيل النجيفي وعده يتقاطع مع وجهة نظر أهالي نينوى في صراع النظام السوري مع شعبه، مشيراً إلى أن الكهرباء الوطنية في تحسن حالياً بنينوى بعد تفعيل عقد تزويد المحافظة من تركيا عن طريق إقليم كردستان وبعد زيادة التقارب مؤخراً بين المحافظة والإقليم.

وفور ذلك ردت وزارة الكهرباء بأن الطاقة الكهربائية المجهزة لسوريا أتت من إيران وليست من حصة محافظة نينوى، مشيرة إلى أن الأراضي العراقية هي مجرد ممر لنقل الطاقة الكهربائية من إيران إلى سوريا، فيما لفتت إلى أن المحافظة تمنح طاقة إنتاجية تصل إلى ٦٥٠ ميغا واط يومياً. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأربعين ميغا واط التي منحت لسوريا ليست من حصة محافظة نينوى وإنما هي من إيران نتيجة اتفاق تم بين وزارتي الكهرباء العراقية والإيرانية لتزويد العراق بـ ١٢٠٠ ميغا واط منها ٤٠ ميغا إلى سوريا". يذكر أن العراق يعاني نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة.

التيار الصدري: القوات الأمنية تعامل مواطني البصرة بقسوة وتنتهك حقوق المعتقلين

□ البصرة /المدى

كشف أمين عام كتلة الأحرار في محافظة البصرة، أمس الاثنين، عن أن قوات الأمن العراقية، تمارس "خروقات كبيرة" ضد المعتقلين، وفيما أشار إلى ورود شكاوى معززة "بالأدلة" بشأن الموضوع، ناشد القوات الأمنية "الكف" عن ممارسة تلك "التجاوزات"، مهددا بالكشف عنها.

وقال مازن المازني، في حديث لـ"شفق نيوز": إن "القوات الأمنية المكلفة بحماية المواطنين في البصرة تمارس خروقات كبيرة بحق المعتقلين"، مضيفا انه "جرى رصد الكثير من هذه الخروقات والتعامل بقسوة مع المواطنين وقد وردت مجموعة من الشكاوى المؤكدة والمعززة بالأدلة حول هذا الموضوع".

وناشد المازني القوات الأمنية "الكف عن ممارسة تلك التجاوزات"، مهدداً "بالكشف عنها وإعلانها في حال الإصرار عليها وتكرارها من قبل هذه القوات".

يشار الى أن المازني، كشف في ٢٨ حزيران الماضي أن "عناصر من استخبارات البصرة قامت بالاعتداء على منزل اللاعب الدولي رحيم كريم".

وكانت محافظة البصرة قد شهدت في العام ٢٠٠٨ عملية عسكرية عرفت بصولة الفرسان اتهم خلالها التيار الصدري الحكومة باستهداف أنصاره ومطاردتهم وما تزال تداعيات هذه العملية تتفاعل بين مدة وأخرى.

العراقية: الحكومة والبرلمان متقاطعتان لاعتقاد المالكي انه مستهدف

□ بغداد/ المدى

صرح المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية حيدر الملا أن السلطتين التنفيذية والتشريعية متقاطعتان لاعتقاد رئيس الوزراء نوري المالكي بأن البرلمان يستهدفه.

وتطالب القائمة العراقية وكتلة الأحرار والتحالف الكردستاني بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي وقامت بجمع تواقيع لنوابها وسلمتها إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني لإقناعه بتقديم طلب سحب الثقة عن المالكي إلى مجلس النواب غير انه رفض تسليم الطلب لعدم اكتمال التواقيع اللازمة لرفع الثقة.

وقال الملا لوكالة "الفرات نيوز" أمس الاثنين إن "مصلحة الشعب العراقي تحدث من خلال التكامل بين السلطات"، مشيرا إلى أن "مجلس النواب يقوم بدور تشريعي وآخر رقابي لتقويم وتشخيص الأخطاء من اجل تصحيحها".

وأشار إلى أن "الحكومة اليوم ورئيس الوزراء وقسماً من كتلته النيابية تعتقد ان الدور الرقابي هو دور يستهدف رئيس مجلس الوزراء". واضاف الملا "لذلك اصبحت هناك حالة التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في تقاطع"، مبينا ان "حالة التقاطع بين السلطتين تنعكس سلبا على المواطن العراقي".

وأوضح انه "لا يوجد أي سياسي الآن يدفع الثمن ومن يدفع الثمن هو الشارع العراقي"، منوها الى ان "الغاية من الاصلاح هو ان نبدأ بخطوة حقيقية تجاه بناء دولة مؤسسات والتكامل بين السلطتين". وتشهد الساحة السياسية أزمة خانقة وصلت إلى حد المطالبة بسحب الثقة عن الحكومة الحالية وبالأخص عن رئيس الوزراء نوري المالكي حيث شهدت محافظة النجف الأشرف في ١٩ أيار الماضي اجتماعا لقادة الكتل السياسية في منزل زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر بعد نحو عشرين يوما من اجتماع أربيل التشاوري الذي عقد اواخر الشهر الماضي برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني ومشاركة كل من زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ونتج عن هذين الاجتماعين رسالة إلى التحالف الوطني تتضمن الطلب باستبدال المالكي بشخصية أخرى من داخل التحالف الوطني لترؤس الحكومة.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح